

# مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٥٤**

الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد هارديب سينغ بوري . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (الهند) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بانكين |
| | أذربيجان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد موسييف |
| | ألمانيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بورغر |
| | باكستان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد أحمد |
| | البرتغال . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد موريس كابرال |
| | توغو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد مبيو |
| | جنوب أفريقيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ماشاباني |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد وانغ مينغ |
| | غواتيمالا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد روسينتال |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بريانس |
| | كولومبيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد أوسوريو |
| | المغرب . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لوليشكي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . . . . . | السير مارك لايل غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ديلورونتيس |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/764).



1257673(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**الإعراب عن الشكر للرئيس السابق**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي باسم المجلس، سعادة السفير غيرت روسينتال الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، لتوليه رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وإنني لعلى ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عند الإعراب للسفير روسينتال ووفده عن تقديرنا العميق للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

**إقرار جدول الأعمال**

**الحالة في الصومال**

**رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن** (S/2012/764)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/812، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/764، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الهند رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأردد التقدير الذي أعربتم عنه بشأن تولي غواتيمالا لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول تحت قيادة السفير روسينتال القديرة.

ترحب المملكة المتحدة باعتماد القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) الذي يحقق هدفين هامين. أولا، فهو يوفر الدعم والاستقرار اللازمين لبعثة هامة يوليها المجلس تقديرا كبيرا. ثانيا، يمكّن القرار المجلس من الاستجابة بسرعة عقب صدور توصيات من قبل الاستعراض الذي يجريه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مجموعة من المسائل الهامة التي لها أثر على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

فقد حققت البعثة مكاسب أمنية كبيرة على مدى العام الماضي، وعبر العمل جنبا إلى جنب مع القوات الصومالية. ومجلس الأمن متحد في ثنائه على الإنجازات والتضحيات الكبيرة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات، وتحديدا أوغندا وكينيا وجيبوتي وبوروندي. وسيكفل الموظفون المدنيون الإضافيون الذين أذن بتعيينهم المجلس عبر القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) وصول الجهود العاجلة الرامية إلى تحقيق الاستقرار إلى المناطق التي تحررت من هيمنة حركة الشباب. ويساعد ذلك الجهد الإضافي أيضا على استعادة ثقة الشعب الصومالي في الهياكل الحكومية المحلية التي كانت مفقودة إلى حد بعيد في الآونة الأخيرة.

وتشهد الحالة في الصومال تغيرات سريعة. فلدينا قيادة سياسية اليوم أكثر شرعية من أي وقت مضى. وهناك مجلس وزراء جديد، يضم امرأتين، لا يزال بانتظار موافقة البرلمان. غير أن الحالة لا تزال خطيرة على النحو الذي يبينه الهجوم المؤسف الذي حدث اليوم على البرلمان الصومالي. وأقدم تعازي حكومة بلدي للمتضررين وأسرهم. ولكن الرسالة التي بعث بها المجلس إلى أولئك الذين يسعون إلى حرمان الشعب الصومالي من تحقيق مستقبل أفضل لا تزال واضحة جداً: إن مساعيكم لن تنجح.

ويجب على مجلس الأمن إعادة النظر في نهجه بشأن الصومال في سياق تلك البيئة المتغيرة. وكما نعلم، فقد طلب الاتحاد الأفريقي من المجلس استعراض الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وتقتضي الحالة المتأججة في كسمايو اهتماما عاجلا. ونحن ملتزمون جميعا، في الحدث الرفيع المستوى الذي يعقده الأمين العام بشأن الصومال في أيلول/سبتمبر بتقديم الدعم للمرحلة المقبلة من بناء الدولة بقيادة صومالية. ويعني ذلك التشاور التام بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على سيادة الصومال. ويجب أن نتيح المجال للحكومة الجديدة لكي تضع سياساتها وأولوياتها الوطنية.

وتواصل حكومة بلدي – في ذلك السياق – العمل بشكل عاجل مع رئيس الصومال وحكومته، فضلا عن زملائي الأعضاء في المجلس خلال الأشهر القليلة المقبلة، بغية إيجاد حل لتلك المسائل الهامة بقيادة صومالية. ويكتسي الاستعراضان اللذان يجريهما كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أهمية حيوية فيما يتعلق بتمكين مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأن مستقبل كلتا المنظمتين في الصومال. وبالقدر ذاته من الأهمية، سيمكّن الاستعراضان المجلس من الوصول إلى تقسيم واضح للمسؤولية بين البلدين.

وقد لاح أمل لشعب الصومال في نهاية المطاف، بعد مضي عقدين من اليأس. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل بذل كل ما في وسعه لتحويل ذلك الأمل إلى واقع.

**السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا باعتماد القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) الذي يأتي في وقت يستمر فيه تسجيل التقدم المحرز نحو ترسيخ مرحلة ما بعد الانتقال في الصومال، على نحو ما يشهد على ذلك تعيين مجلس وزراء مؤلف من ١٠ أعضاء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويعزى التقدم السياسي المحرز إلى الإرادة السياسية والعزم اللذين أبداهما عامة الصوماليين وقيادتهم السياسية معاً لوضع حد لعقدين من العنف وعدم الاستقرار. وتحيي جنوب أفريقيا تلك الجهود.

ونشيد في الوقت نفسه بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبالاتحاد الأفريقي اللذين عززا استثمارهما في دعم الصومال وتمكينه من ترسيخ عملية تحقيق السلام والأمن في البلد. وقد جاء النجاح المسجّل في الصومال نتيجة للجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إطار القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) ولعملهما معا في تعاون

وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لإيجاد حلول دائمة لتحديات السلام والأمن. وننوه بشكل خاص بأوغندا، وبوروندي، وكينيا، وإثيوبيا وجيبوتي وسيراليون لدعم جهود قوات الأمن الوطني الصومالي المبذولة في تحرير البلد من هيمنة حركة الشباب المتمردة ، وفي تهيئة البيئة الأمنية المؤاتية واللازمة لتيسير إحراز تقدم سياسي في ذلك البلد.

وفي حين سُجّل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية كبيرة منذ اعتماد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) في شباط/فبراير الماضي، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يحرص على حماية المكاسب المسجلة في الصومال حتى لا تضيع تلك المكاسب التي تحققت بتكلفة باهظة تكبدها البلدان المساهمة بقوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن الحفاظ على الاستثمار الضخم من جانب المجتمع الدولي في تلك الجهود. ونرحب في ذلك الصدد، بالزيادة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) بشأن تعيين ٥٠ موظفا مدنيا إضافيا بموجب مجموعة الدعم اللوجستي المقدمة من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. وتتماشى تلك الزيادة مع الطلب المقدم من قبل الاتحاد الأفريقي الوارد في رسالة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

كما أوضح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، فإن العنصر البحري يقوم بدور رئيسي في عملية طرد حركة الشباب من معقلها الساحلي وفي الجهود اللاحقة الرامية إلى حرمان الحركة من القدرة على إعادة الإمداد والتسلل ونقل المقاتلين. وتصر جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والدول المجاورة على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم للعنصر البحري التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحث المجتمع الدولي على التزام اليقظة وعلى ألا يسمح للرضا عن النفس بأن يجردنا من المكاسب التي حققناها بتكلفة بشرية ومادية مرتفعة.

ويعرب وفدي عن أسفه العميق لأن أعضاء المجلس لم يتمكنوا من الاتفاق على أن يقدم الأمين العام، في سياق الاستعراض المقبل للأمم المتحدة، إلى المجلس الخيارات والتوصيات الرامية إلى تحسين قابلية التنبؤ بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واستدامته، في ضوء الحالة المالية غير المستقرة التي تواجهها البعثة في العام المقبل. ومما يؤسف له أيضا أن القرار الحالي لم يتناول طلب الاتحاد الأفريقي رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة لقوات الأمن الوطنية الصومالية.

وفي سياق الاستعراضين القادمين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، نحن على ثقة بأن تمديد ولاية البعثة لمدة أربعة أشهر سيتيح للمجلس فرصة لزيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي والسلطات الصومالية ونحن نسعى إلى زيادة التآزر والتنسيق في التوفيق بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. سيكون القيام بذلك في صالح تحقيق السلام المستدام في الصومال.

**السيد بيرغر** (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بدوري أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس. وأشارك في الشكر الذي أعرب عنه للسفير روسينتال وفريقه على رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

صوتت ألمانيا مؤيدة القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢). لا يزال بلدي يدعم بقوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. تضطلع البعثة بمهامها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. قامت بالعثة بدور أساسي في تحقيق التقدم الذي شهدناه مؤخرا في الميدان، ولن يمكن الاستغناء عنها لشهور عديدة مقبلة.

ونشيد بجهود المملكة المتحدة التي وجهت المجلس خلال مفاوضات دينامية للغاية من أجل تحقيق توافق في الآراء. ونأسف لأنه تعذر تحقيق هذا التوافق في الآراء بشأن المشروع المقترح الأول، الذي تضمن العديد من العناصر الإيجابية والضرورية. وخلال المفاوضات، أيد وفدي حكما يتناول

بوضوح الحاجة إلى التمويل المستدام للبعثة، كما طلب الاتحاد الأفريقي في تقريره الأخير.

ونعتقد أن البعثة، من الناحية السياسية، عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأن المجلس يتقاسم المسؤولية عن ضمان استدامة البعثة. إن نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من مصلحتنا المشتركة، ولا ينبغي أن يقتصر المجلس على دعوة مانحين جدد عندما يتعلق الأمر بتمويل البعثة. ونعتقد أن إجراء مناقشة مستنيرة وشاملة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، قد حان من زمن طويل.

وعلاوة على ذلك، كنا نود أن يكرر المجلس ويشدد على طلبه في ما يتعلق بقوة حراسة توفرها البعثة للأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين. إن توفير هذه الحماية أمر أساسي لتمكين الأمم المتحدة والجهات الأخرى من الانخراط مع الصوماليين في مقديشو والأماكن الأخرى من البلد. إن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة للسلطات الصومالية والتفاعل المباشر معها في الميدان أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلد وتهيئة مكاسب السلام للشعب الصومالي. ونأمل أن يتسنى إدراج هذا العنصر في القرار المقبل بشأن البعثة الذي سوف يعتمد في سياق تقييم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للبعثة، ودور الأمم المتحدة المستقبلي في البلد.

**السيد روسينتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الهند رئاسة المجلس. وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم.

صوت وفدي مؤيدا القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢) لأننا نرى أنه من الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعمه الإجماعي للصومال، البلد الذي شهد تغييرات تاريخية في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، كنا نفضل لو أن القرار تناول جميع الحقائق ذات الصلة التي تؤثر على ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدلا من التمديد المؤقت الذي يتناول بشكل انتقائي مواضيع معينة ويؤجل النظر في أخرى. ونأسف، على سبيل المثال، أن القرار لا يتضمن العنصر البحري التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تقديم دعمه الثابت لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويسرنا أنه جرى تقديم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي توفرها الأمم المتحدة. ونتطلع مع الاهتمام إلى تقييم أنشطة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الأمر الذي يكتسي أهمية قصوى في حل مختلف المسائل التي استجدت.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

لا يمكن المغالاة في التشديد على الدور الهام الذي اضطلعت به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في التقدم الملحوظ الذي أحرزه الصومال هذا العام في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني. وبفضل البعثة، فإن مقديشو اليوم تحت السيطرة المحكمة للسلطات الصومالية. وخلال الأشهر القليلة الماضية، حققت أيضا البعثة وقوات الأمن الوطنية الصومالية مكاسب مطردة في مناطق أخرى من الصومال وسيطرت على مدينة كيسمايو الساحلية الاستراتيجية من حركة الشباب.

ونشيد بجميع البلدان المساهمة بقوات، ولاسيما أوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا، على التزامها تجاه البعثة والتضحيات التي قدمتها قواتها. ونلاحظ أيضا المساهمة الهامة للقوات الإثيوبية التي تعمل في إطار المفهوم الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لقد كان دعم المجتمع الدوليلبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حاسماً في هذه النجاحات. ولذلك من الضروري أن يظل المجتمع الدولي ثابتا في دعمه، وفي الواقع، أن يعززه من أجل كفالة الدعم الكامل لحكومة الصومال الجديدة في المسائل

العسكرية والمدنية في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من حركة الشباب، وإنشاء الهياكل الإدارية، وتدشين برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

لقد صوتنا لصالح القرار ٢٠٧٣ (٢٠١٢)، الذي مددت بموجبه ولاية البعثة لمدة أربعة أشهر، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي. وفي حين أن القرار يقدم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي التي توفرها الأمم المتحدة لتشمل ٥٠ موظفا مدنيا إضافيا، كما طلب الاتحاد الأفريقي، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأنه لم يلب طلبات بالغة الأهمية تقدم بها الاتحاد الأفريقي، مثل تلك المتعلقة بالعنصر البحري واستعراض الحظر المفروض على الأسلحة. ونأمل أن يعالج المجلس هذه المسائل عندما ينظر مستقبلا في ولاية البعثة بعد الاستعراضين الاستراتيجيين من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وفي الوقت نفسه، أود أن أتقدم، من خلالكم، بالشكر والتقدير لسلفكم.

كان لدى أعضاء المجلس الذين تكلموا في هذه الجلسة الكثير مما يمكن قوله خاصة عن الإنجازات التاريخية الأخيرة في الصومال، بما في ذلك تعيين ١٠ وزراء. من بينهم امرأتان، إحداهما رئيسيتي، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية.

وكذلك، تم اختيار أعضاء مجلس الوزراء العشر دون مراعاة لمسألة صيغة ٤:٥ لتقاسم السلطة. فالأعضاء يمثلون فئات المجتمع الصومالي الخمس، وزيران لكل فئة، دون تمييز أو اعتبار للجزء من البلد أو العشيرة التي ينتمي إليها الوزير. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تجري الموافقة على مجلس الوزراء بمجرد عرضه على البرلمان، كما وعد رئيس البرلمان.

وقد تحقق كل ذلك التقدم الملحوظ بدعم ثابت وصادق وأخوي من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الإثيوبية، وبدعم من مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بطبيعة الحال.

والأمر الآن يتعلق ببناء الدولة وتشكيل حكومة في بلد ظل من الوجهة العملية لمدة ٢١ عاما بدون أي حكومة مركزية فعالة، أو حتى حكومات إقليمية عاملة في الواقع – فبدلا من ذلك كانت توجد ميليشيات تحكم كل منطقة. ويجب أن تمثل إعادة البناء الهدف الرئيسي لكل من في الصومال. ولذلك فإننا نرحب بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي وتزويدها بما تحتاج إليه من الدعم، وخاصة على النحو الذي طلبته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وقبلته الحكومة الصومالية.

وأرجو ألا يقتصر مجلس الأمن على هذا التمديد لمدة ثلاثة أشهر. ويحدونا الأمل في أن نرى في المستقبل تمديدا لمدة لا تقل عن سنة واحدة، مع توفير كل الدعم اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ولقوات الأمن الوطني الصومالي لكي تتمكنا في الوقت المناسب من تولي المسؤولية عن أمن البلد وتحقيق الاستقرار.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيُبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥.